مطالبة بتفعيل قانون التعريفة الجمركية

□ بغداد / المدى

جددت اللجنة الاقتصادية النيابية اول من امس الاثنين مطالبتها لمجلس الوزراء العراقي بتهيئة المقدمات الأساسية لتفعيل قانون التعريفة الجمركية.

وقررت المالية العراقية مؤخرا تفعيل قانون التعريفة الجمركية في العراق اعتبارا من حزيران يونيو المقبل بعد تأجيلين متتاليين.

وتقول اللجنة الاقتصادية النيابية إن تفعيل التعريفة الجمركية سيوفر إيرادا ماليا إضافيا إلى خزينة الدولة يمكن استثماره في تنشيط القطاعات الزراعية والصناعية لكن خبراء اقتصاديين يعتقدون عدم جدوى تفعيل القانون.

وقال عضو اللجنة النيابية الاقتصادية حسين المرعبي في بيان وزعه مكتبه الإعلامي للصحفيين بالبريد الالكتروني إن حماية المنتج الوطني لن تتم إلا عبر قانون التعريفة الجمركية على البضائع الخارجية.

ووضع القانون الجديد تعريفة تمييزية تبدأ من صفر وتصل إلى ٣٠٪.

وأضاف المرعبي ان التعريفة الجمركية سيحد من دخول المنتجات المضرة بالصحة مثل السجائر والخمور وغيرها لكنه أشار إلى انه يتعين ألا يشمل المنتجات الغذائية والدوائية.

وقرر مجلس النواب في وقت سابق تعليق قانون التعريفة الجمركية المرقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ المقرر تنفيذه في ٣٠ من حزيران يونيو المقبل وإرجاعه إلى مجلس الوزراء من اجل تحديد الوقت الملائم لتطبيقه وفق المتطلبات الاقتصادية.

ويلغي القانون الجديد قانون التعريفة الجمركية الموضوع من قبل الحاكم السابق بول بريمر والذي يخضع جميع السلع المستوردة إلى خصم نسبة ٥٪ كضرائب.

تشكيل لجنة نيابية لتفعيل قانون الدفع الآجل

□ بغداد / المدى

كشف عضو اللجنة الاقتصادية النائب عن التحالف الوطني عبد العباس شياع عن تشكيل لجنة فرعية تتكون من اللجان النيابية المعنية لدراسة وتفعيل قانون الدفع بالآجل لغرض رفعه الى مجلس النواب للتصويت عليه،

مستبعداً ان يثقل المشروع كاهل الدولة كون العراق مقبلا على زيادة إيراداته المالية المتحققة من النفط.

وقال شياع في تصريح صحفي امس الثلاثاء: تم تشكيل لجنة فرعية تتكون من اعضاء اللجان النيابية الثلاث المعنية (المالية والاقتصاد والاستثمار والخدمات والاعمار) لمتابعة ودراسة مشروع قانون الدفع بالاجل، كون المشروع يتضمن جنبة مالية واستثمار وخدمات للمواطن، وبعدها سيتم رفع تقرير الى هيئة رئاسة مجلس النواب لغرض اجراء القراءة الثانية للمشروع ثم التصويت عليه.

وأضاف: أن القانون ضروري تطبيقه في الوقت الحاضر كون العراق بأمس الحاجة الى المشاريع والخدمات، وأنه لن يثقل كاهل الدولة والموازنة العامة كون الديون تسدد بعد سنوات عدة من تنفيذ المشروع وهذه الفترات تقدر من قبل خبراء وذو شأن واختصاص.

وبين شياع : أن القانون وخلال السنوات القادمة سيرفع طاقته الانتاجية والتصديرية للنفط مما سيزيد ايراداته المالية المتحققة منها، لذلك بدلاً من ان يبقى المواطن العراقي ينتظر زيادة ايراداته المالية فانه من الان تبدأ عملية تنفيذ المشاريع والتسديد يكون بالآجل.

فيما حذر المحلل الاقتصادي ابراهيم المشهداني من اقرار قانون الدفع بالآجل من قبل مجلس النواب العراقي، كونه سيضر بالاقتصاد الوطني من خلال تحميل الموازنة العامة اموالاً كبيرة جداً، داعياً الى زيادة تخصيصات الموازنة الاستثمارية لتنفيذ المشاريع في البلد.

وقال المشهداني في تصريح سابق (للوكالة الاخبارية للانباء): ان البلد لا يحتاج الى مشاريع تنشأ بطريقة الدفع بالآجل كون موازنته المالية بلغت (١٠٠) مليار دولار، وهذه تعد اكبر موازنة في تاريخ العراق والمنطقة المحيطة به، بل يحتاج الى زيادة التخصيصات المالية للموازنة الاستثمارية، للنهوض بكافة القطاعات الاقتصادية.

واضاف: ان طريقة الدفع بالآجل ستثقل كاهل الدولة العراقية والموازنة العامة وستحملها مبالغ كبيرة من خلال الاقتراض وزيادة الفائدة، وصاحب المشروع سيكون هو "المتفضل" ويضع السعر الذي يريده.

الرقابة المالية يتهم كهرباء المنطقة الوسطى بتسلم مواد قبل إحالتها وتوقيع عقودها

□ بغداد/ المدى

اتهم ديوان الرقابة المالية، امس الثلاثاء، كهرباء المنطقة الوسطى بتسلم مواد قبل إحالتها وتوقيع عقودها، مؤكدا تقديم شهادة فحص المواد قبل تاريخ الإحالة بأكثر من ثلاثة أشهر. وقال بيان صدر عن ديوان الرقابة المالية وتلقت (المدى) ، نسخة منه، إن "رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي الذي ترأس مجلس الرقابة المالية لمناقشة البيانات المالية والعقود لعدد من الوزارات، أكد وجود مخالفة في محطة كهرباء القدس التابعة للمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية المنطقة الوسطى قبل إحالة وتوقيع العقود عليها". وأضاف البيان أن "المحطة تسلمت مادة (معطل الفناديوم) وبكمية ١٠٠٠ طن، وبمبلغ زاد عن أربعة مليارات دينار، من قبل المعهد المتخصص للصناعات الهندسية التابع لوزارة الصناعة والمعادن، رغم إن إنتاج هذه المادة لا يقع ضمن اختصاص المعهد"، مبينا أن "التدقيق اثبت تقديم شهادة فحص المواد من قبل المعهد المتخصص قبل تاريخ الإحالة بأكثر من ثلاثة أشهر وتجهيز (٢٠٠) طن من المادة أعلاه قبل تاريخ الإحالة و (١٠٠) طن قبل توقيع العقد". وأعلن ديوان الرقابة المالية، في آذار من عام ٢٠١١، عن الانتهاء من الحسابات الختامية للمؤسسات العامة العراقية لعام ٢٠٠٨، متوقعا الانتهاء من تدقيق الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٩ خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ استلامها من وزارة المالية.

يذكر أن ديوان الرقابة المالية الذي أسس عام ١٩٢٧ باسم دائرة تدقيق الحسابات العامة التي عرفت فيما بعد باسم ديوان مراقب الحسابات العام من أهم أهدافه هو الحفاظ على المال العام وتعزيز الاقتصاد، إضافة إلى رقابة وتدقيق حسابات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية.

بغداد تعلن وصول مبالغ الحوالات الصفراء إلى مصر

□ القاهرة/ وكالات

أعلن السفير العراقي لدى مصر عن وصول مبالغ الحوالات الصفراء المستحقة للعاملين المصريين إلى حساب البنك المركزي المصري، مشيرا الى ان فوائدها سيتم التفاوض بشأنها في وقت لاحق.

وقال نزار الخير الله في مؤتمر صحفي عقده مساء امس ان " البنك المركزي المصري تسلم مبلغ ٤٠٨ ملايين دولار التي تشكل أصل قيمة الحوالات الصفراء المستحقة للعاملين المصريين في العراق. " وأضاف الخير الله ان "هناك مشكلة واجهت تحويل المبلغ تتعلق بالحساب الذي تم التحويل إليه، مما أدى إلى تأخر عملية التحويل إلى حساب البنك الأهلي المصري في بنك "سيتي بنك" في الولايات المتحدة الأميركية ".

واوضح بالقول إنه " سيتم التفاوض على بقية المستحقات المتعلقة بفوائد المبلغ، من خلال زيارات ولجان مشتركة بين الجانبين والتي ستجتمع بعد القمة العربية لتفعيل كل مذكرات التفاهم المبرمة بين الجانبين".

واختتم الخير الله حديثه بالقول ان " العراق ملتزم بحقوق الآخرين وان سداد مبالغ الحوالات الصفراء للعاملين المصرين في العراق ما هو الا إثبات لالتزام العراق بتعهداته امام الشعب المصري الشقيق بعد الثورة الذي نكن له محبة خاصة، ورؤيتنا في تطوير العلاقات الاستراتيجية مع مصر".

رئيس التجمع الصناعي: شمول القطاع الخاص بقانون التقاعد سيفعله

□ بغداد /المدى

دعا رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري الى ضرورة إقرار قانون شمول العاملين بالقطاع الخاص بسن التقاعد العامة من اجل تفعيله وبناء الاقتصاد الوطني.

وقال الشمري: يجب تشريع وتفعيل قوانين داعمة للقطاع الخاص العراقي كونه يعد المرتكز الأساسي لبناء اقتصاد وطني متين، مشيراً الى أن شمول العاملين بالقطاع الخاص بقانون التقاعد العام سيساهم كثيراً بتفعيل القطاع الخاص من خلال تشجيع العمل به وتحويل أكبر عدد من العاملين في القطاع الحكومي الى الخاص.

وأضاف: أن الحكومة الاتحادية إذا تمكنت من تفعيل القطاع الخاص فسوف تخطو خطوات كبيرة نحو النهوض بالاقتصاد العراقي وتطوره، كونه سيقلل من عبء الدولة من خلال توظيف الخريجين والعاطلين عن العمل، فضلاً عن تحويل عدد كبير من العاملين في القطاع العام الى الخاص كونه يمنح رواتب عالية نسبة الى القطاع الحكومي. وكانت عضو اللجنة المالية النائب عن (ائتلاف الكتل لكردستانية) نجيبة نجيب قد أعلنت عن تشكيل لجنة مصغرة متمثلة بأعضاء الكتل النيابية لإعادة سلم رواتب الموظفين والمتقاعدين، مبينةً أن ابرز تعديلات قانون التقاعد العام شمل العاملين بالقطاع الخاص بسن التقاعد.

وقالت نجيب في تصريح سابق (للوكالة الاخبارية للانباء): تم تشكيل لجنة مصغرة في داخل اللجنة المالية مكونة من ممثلين عن الكتل النيابية المختلفة لاعادة النظر بسلم رواتب الموظفين والمتقاعدين، مشيرةً الى أن الهيئة الوطنية للتقاعد العامة ستبعث الى اللجنة المالية في مجلس النواب مشروع قانون جديد يتضمن تعديلات برواتب المتقاعدين لدراسته والتصويت عليه.

وأضافت: أن ابرز التعديلات في القانون هو توحيد رواتب المتقاعدين القدامى مع الجدد وهذه تعني زيادة رواتب الذين احيلوا الى التقاعد مؤخراً لكي يتساووا مع القدامى، وتعديل سلم الرواتب الموحدة للمتقاعدين، فضلاً عن شمول العاملين في القطاع الخاص بقانون التقاعد العام، معتبرةً أنها خطوة جيدة لتشجيع العمل في القطاع الخاص.

هيئة استثمار البصرة تمنح إجازة تنفيذ مشروع "سعفة البصرة" السكني

□ البصرة / المدى

منحت هيئة استثمار البصرة إجازة استثمار لتنفيذ مشروع (سعفة البصرة) السكني لشركة الصقر الجارح لبناء (١٨٥٧) وحدة سكنية بكلفة (٢٤٥) مليون دولار.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران في الحفل الرسمي الذي اقيم بالمناسبة في شيراتون البصرة وحضرته المدى إن هذه الاجازة تعد مؤشرا لمساعي حل مشكلة السكن، موضحا أن المشروع يتضمن بناء أكثر من (١٨٥٠) وحدة سكنية بواقع (٩٠) عمارة تحتوي كل واحدة منها على ٤ طوابق وبواقع ٤ شقق لكل طابق بالإضافة إلى احتوائه على (٤١٧) فلة مقسمة على مساحتين ٢٥٠ – ٣٠٠ متر مربع كما ان المشروع يحتوي على ثلاثة مجمعات سكنية.وأضاف: أن هيئة استثمار البصرة تحتفل اليوم والشركة بعدما بذلت جهدا كبيرا في تلبية متطلباته واستحصال موافقاته القطاعاتية ومساحة الارض في منطقة الرباط الكبير ليسهم في حل جزء من مشكلة السكن في المحافظة.

وأشار بدران الى: أن الهيئة تخطط لبناء (١٠٠) الف وحدة سكنية في البصرة، و بناء وحدات سكنية لموظفي القطاع الخاص، داعيا دوائر الدولة ومدراء الدوائر لبذل المزيد من التعاون مع هيئة استثمار البصرة واعلان الاراضي التي تحت تصرفها بغية الترويج اليها كفرص استثمارية وجذب شركات رصينة في استثمارها.

ونوه: بأن البصرة لديها مساحات كبيرة خصصت وسلمت لعدة جهات وتركت واهملت تم وضعها تحت بند الخطط المستقبلية كأن تكون مدارس أو متنزهات وحدائق عامة أو أسواقا أو مستشفيات، مشددا على ضرورة جرد تلك الاراضي لغرض الاستفادة منها من خلال استثمارها بالشكل الامثل لخدمة الشرائح المحرومة.

واقترح البدران: وضع خطة للعمل المشترك في القطاع المصرفي لتوفير مساكن لائقة لأهالي البصرة، مشيرا الى أن شركة الصقر الجارح تقدم نموذجا مثاليا للبصرة من خلال مشروعها السكني لينافس بالبناء والخدمات بقية المشاريع التي حصلت على اجازة استثمار وغيرها.

ومن جانبها قالت المدير المفوض للشركة المهندسة سارا حميد ميران: إن خطوات المشروع تسير وفق الخطط الموضوعة والشركة تملك خبرة واسعة في مشاريع مماثلة تم انجازها في اماكن متفرقة من العراق. ويذكر أن المشروع سيضم العديد من الأبنية الخدمية ودور العبادة فضلا عن أماكن ترفيهية حديثة تضم العابا حديثة مع عدد من المدارس ورياض الأطفال ومراكز تجارية متنوعة.

دول مجاورة تحاول فرض أجندتها بالهيمنة الاقتصادية

إغراق سلعي في العراق وسحب للعملة الصعبة

□ بغداد/ وسيم باسم

يشهد العراق إغراقاً سلعياً ببضاعة من مختلف المناشئ ودرجات الجودة، لكن الرديء هو الغالب دائماً بسبب سهولة التداول بالبضاعة الرخيصة، إذ إن كلفتها في متناول الجميع لكن أضرارها الاقتصادية والصحية والبيئية كبيرة.

و يشير الخبير الاقتصادي محمد حسن من غرفة تجارة كربلاء الى أن اغلب البضاعة المستوردة إلى العراق لم يخضع لبرنامج استيراد مسيطر عليه من قبل الدولة.

وبحسب حسن، فإن عمليات الاستيراد أضحت في الغالب جهوداً فردية محضة من قبل أفراد أصبحوا فجأة تجاراً، من دون خبرة كافية أو دراسة أكاديمية تؤهلهم للعب الدور المطلوب في تنمية الاقتصاد والمساهمة في توفير الحاجات الضرورية للفرد بأقل ما يمكن من الأضرار الصحية والاجتماعية.

ويتجه أفراد عراقيون منفردون إلى دول مثل الصين وكوريا واندونيسيا لاستيراد بضائع تكون في الغالب رديئة النوعية، ومما يسهل ذلك غياب السيطرة النوعية عبر المنافذ الحدودية وشيوع الرشوة .

انحسار الصناعات المحلية

وفي متجر ابو خالد في الديوانية (١٩٣ كلم جنوبي بغداد)، لا تجد سوى أجهزة كهربائية ذات المنشأ الصيني والسوري والكوري والإيراني، حيث يؤكد أن المنتجات اليابانية أو الأوروبية أو الأميركية نادرة بسبب غياب استيرادها. وبحسب ما يروي له التجار، فإن استيرادها مكلف جداً.

وشهد العراق منذ العام ٢٠٠٣ اتجاه الكثير من الفعاليات التجارية الى الاستيراد في ظل انحسار واضح للصناعات المحلية.

وتشير جولات ميدانية في الاسواق الى انحسار واضح للإنتاج المحلي ، وتضاؤل دور القطاع الخاص مقابل تنامي دور التاجر الصغير. وفي خطوة لإغلاق منافذ الاستيراد العشوائي ، عملت وزارة التجارة العام ٢٠١١ على شمول جميع المواد المستوردة، بإجازات الاستيراد، للحد من دخول البضائع والسلع بشكل عشوائي.

واختص علاء كريم في استيراد أدوية ومستلزمات طبية طيلة خمس سنوات، حيث يؤكد أن التجار وفروا للأسواق الكثير من المستلزمات والحاجات الضرورية وبأرخص الأسعار، حيث عجزت الدولة عن توفيرها لاسيما بعد العام ٢٠٠٣.

رؤوس أموال كبيرة

وينفي كريم تعمد التجار استيراد بضاعة رديئة بأسعار بسيطة بغية الكسب السريع . ويقول: "لكل بضاعة ثمنها، والبضاعة الرخيصة لها مواصفات نوعية هي أقل من البضاعة المرتفعة السعر".

وبحسب تجربة كريم، فإن الناس تقبل على البضاعة الرخيصة وإن كانت نوعيتها أقل مستوى من البضاعة المصنفة كمستوى أول.

وبحسب سعيد حسن من غرفة تجارة بابل (١٠٠ كم جنوب بغداد)، فإن الاستيراد من شركات كبرى معروفة لا يتم الا عبر دول ومؤسسات ورجال أعمال معروفين، أصحاب رؤوس أموال كبيرة، اذ إن الشركات الكبرى ذات الماركات العالمية لا تتعامل مع تجار صغار يجوبون الدول بصورة فردية.

ويتابع: "الطريق الوحيد المفتوح أمام الاستيراد (الفردي) هو الشركات الصغيرة والمعامل التي تقلد (الماركات) الاصلية والمنتشرة بكثرة في جنوب شرق آسيا"، ويشير حسن الى أن العملة الصعبة غالباً ما تتسرب الى الجوار عبر صفقات تجارية بين التجار.

ويبلغ حجم التبادل التجاري ما بين العراق وإيران وتركيا نحو (١٠) مليارات دولار سنوياً، بينما مع سوريا يبلغ (٥) مليارات دولار خلال العام ٢٠١١ ، مما يؤشر على حجم استنزاف العملة الصعبة، لأن التوازن التجاري يميل بكفته لصالح تلك الدول.

المواد الغذائية الفاسدة

من جانبه، يشير المواطن عصام الاسدي الى أن السوق تزخر بالكثير من المواد الغذائية الفاسدة من دون علم الجهات الرقابية التي لا يمكن لها مهما اجتهدت السيطرة على حركة البضاعة الرديئة في السوق.

وفي سوق الباب الشرقي في بغداد، يبيع الفتى عصام حسن أجبان (كيري)، لم يبقَ على انتهاء صلاحيتها سوى يوم واحد، ويقول عصام إن مصدر هذه الأجبان مخازن غذائية، تقوم بتوزيعها على مختلف مناطق بغداد والمحافظات بسعر أقل بغية تصريفها بسرعة قبل انتهاء موعدها.

ويختص عصام، إضافة الى مجموعة من الشباب، ببيع المواد الغذائية التي توشك صلاحيتها في الاستعمال على النفاد، بينها مشتقات الحليب إضافة الى اللحوم والمواد الغذائية المعلبة.

لكن عصام يبرر ما يفعله لأن التاريخ الموضوع لا يعني أن البضاعة فاسدة، فثمة مجال لأن تكون صالحة للاستعمال بعد شهرين أو ثلاثة من تاريخ الانتهاء، ويرفض عصام المزاعم التي تقول بأن بعض البائعين يروج للبضاعة عبر وضع زمن صلاحية مغاير للتاريخ الأصلي، ويضيف: "لم أفعل ذلك في حياتي أبداً لأنه يفقد ثقة الزبون بنا، إضافة الى أنه مخالف للدين والشرع والأخلاق".

مقبرة لـ"سكراب العالم"

وبحسب تقارير اقتصادية، فإن العراق أصبح في فترة قصيرة منذ العام ٢٠٠٣ مقبرة لـ(سكراب العالم) ، حيث استوردت آلاف السيارات المنتهية الأعمار الى العراق، إضافة الى قطع غيار مصدرها السيارات (الميتة) في أوروبا والدول المجاورة.

لكن امين المعتصم، صاحب متجر في كربلاء، يؤكد أنه اكتشف الكثير من البضائع المنتهية الصلاحية ، لكن تجارها غيروا تاريخ الصنع وبلد المنشأ.

ويشير الخبير الاقتصادي امين حسن الى أن استمرار الاستيراد غير المنضبط سيحول العراق الى "مزبلة" للبضائع الفاسدة، ويؤكد حسن على أن السوق العراقية "مخترقة" من قبل الاجندة الاقتصادية والسياسية للدول المجاورة ، في محاولة منها لإضعاف الاقتصاد العراقي، وإبقائه اقتصادا استهلاكيا، وتوفير فرصة التأثير في القرار السياسي العراقي.

ويرى حسن أن العراق يخسر سنوياً أموالاً طائلة جراء الاستيراد بالعملة الصعبة، حيث يشير الى أن الحل الامثل هو في تنظيف السوق العراقية من البضاعة الفاسدة عبر فرض عقوبات على التجار الفاسدين ، وتطبيق قوانين التعرفة الجمركية، و تفعيل دور السيطرة النوعية عبر المنافذ الحدودية وتشديد الرقابة وفحوصات النوعية عبر زيارات مكوكية الى الأسواق.